«التعويض» خصوصاً وانه يتلاءم ومخططات واشنطن «الدفاعية الاستراتيجية» في المنطقة. وقد أعلنت مصادر أميركية موثوقة في واشنطن أن الولايات المتحدة ستطوّر علاقات استراتيجية موازية مع كل من اسرائيل ومصر والسعودية، دون أن تتأثر هذه بالعلاقات المتبادلة بين هذه الدول. وأضافت هذه المصادر أن الادارة تدرس مشاريع إنشاء «نظام تصدٍ» يعتمد على دول صديقة في المنطقة بينها اسرائيل، وأن هذا النظام من شأنه أن يولّد الثقة لدى دول المنطقة بقدرة ومصداقية الولايات المتحدة على توفير المساعدة والتغطية لها» (هـآرتس، ٤ / ٢/١٩٨١). وكانت المصادر الاسرائيلية في واشنطن قد ذكرت أن الولايات المتحدة تدرس إمكانية إنشاء قواعد عسكرية، في مصر واسرائيل، دون تزويدها بالقوات في البداية، وذلك استناداً لخلق وجود عسكري أميركي في المنطقة. وأشارت هذه المصادر - استناداً إلى معلومات حصلت عليها من مصدر أميركي موثوق - إلى أن الحديث يدور حول إيجاد قواعد تشمل مخازن لحالات الطوارئ، مجهّزة بالأسلحة والوسائل القتالية، وكذلك بناء منشآت جاهزة لاستيعاب فوري للقوات العسكرية (دافار، ٦/٢/١٩٨١). ولدى وجود شامير في واشنطن، علم مصدر اسرائيلي، أيضاً، أن الولايات المتحدة واسرائيل تبحثان في مشروع وضع دبابات وذخيرة ومعدّات عسكرية أميركية في اسرائيل، دون أن تقوم هذه بشرائها. وأضاف هذا المصدر أن الاعتبارات التي يستند إليها هذا المشروع هي عسكرية ومالية، وتتعلّق بخطط الانتشار الاميركي في أماكن مختلفة، في المنطقة. وسيكون هذا السلاح - الذي سيحتفظ به الجيش الاسرائيلي، في وضع صالح بصورة دائمة، كي تتمكّن الولايات المتحدة من استخدامه في حال اضطرارها إلى تنفيذ عملية عسكرية في الخليج. وبالنسبة لإسرائيل، فإنها تستطيع استخدامه في حالة طوارئ خاصة شبيهة بتلك التي استخدم فيها القطار الجوي الاميركي الذي نقل الأسلحة إلى اسرائيل أثناء حرب ١٩٧٣؛ كذلك ستحصل اسرائيل على نفقات صيانة هذه الأسلحة واحتفاظها بها (مردخاي بركائي، دافار، ٦ / ٢/١٩٨١).

لم تكن زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي شامير للولايات المتحدة ناجحة بالمدى الذي ترغبه اسرائيل في الفترة الراهنة. فالتركيز على استمرار مسار كامب ديفيد الخنفي، أو تأجّل، ليحتل مكانه التركيز على المشاريع العسكرية الأميركية في المنطقة، كما سبق وذكرنا. وإن كان هذا مفيداً لإسرائيل، فإنه لا يتلاءم وسياستها، مبنية الانتخابات، المبنية على توفير أدلّة ملموسة أمام جمهور الناخبين تثبت صحة سياستها وحقيقة مكاسبها؛ الأمر الذي تقوّض جداً بسبب جمود مفاوضات الحكم الذاتي. فالحكومة الاسرائيلية مهتمة جداً، في هذه المرحلة، بتجديد هذه المفاوضات «كي يثبت بيغن للإسرائيليين أن مشروعه للحكم الذاتي هو حقيقي» (أريئيل غيناي، يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١). حتى أن بعض الوزراء الاسرائيليين وبينهم سمحة أرليخ، زعيم حزب الاحرار في ليكود، وأريئيل شارون، وزير الزراعة المعروف بنشاطه الاستيطاني في الضفة الغربية، قد دعوا رئيس الحكومة الاسرائيلية إلى المبادرة لدعوة السادات إلى اسرائيل، من أجل إحراز تقدّم على صعيد مفاوضات الحكم الذاتي؛ حيث «أن خطوة كهذه يمكن أن تشكّل كنزاً انتخابياً لليكود، وتؤدي إلى رفع مكانة الحكومة الاسرائيلية في نظر الاميركيين بوجه خاص، والعالم العربي بشكل عام، وتمس بالمكانة البارزة التي يتمتّع بها شمعون بيرس زعيم المعراخ حالياً، كسياسي اسرائيلي مستعد لاتّباع المرونة والحلول الوسط» (يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١).

غير أن الادارة الاميركية غير متحمّسة لتجديد المفاوضات حول الحكم الذاتي، في هذه الفترة، كما سبق وذكرنا، ويبدو أنها «قررت اتخاذ مسْنع من الوقت لإعادة تقييم مجمل القضايا في الشرق الأوسط، ويظهر أن هذه الفترة ستمتد حتى ما بعد الانتخابات للكنيست» (افتتاحية دافار، ٦ / ٢/١٩٨١). كذلك فإن مصر، أيضاً، غير متحمّسة لتجديد هذه المحادثات، إذ انه رغم اهتمامها بالموضوع، فإنه لا يمكنها إجراء محادثات كهذه مع حكومة يتوقّع سقوطها بعد خمسة أشهر، وبالطبع ليس قبل أن يقيم السادات علاقات مرضية مع الرئيس الاميركي